

## \* فيصل حوراني

## الحدث المصري في الفهم الفلسطيني

إن أصداء الحدث المصري الذي ابتداءً في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ انتشرت في كل مكان، في العالم العربي، والمحيط الإسلامي، وبقية دول العالم، وقد استتبع هذا الحدث الذي سُمي أيضاً ثورة، أو انتفاضة، سلسلة متوالية من ردات الأفعال. وسترصد هذه المقالة ردات فعل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، كما سترصد تأثيرات الحدث في الساحة الفلسطينية، والآراء التي راجت بشأنه، والمواقف التي اتخذت إزاءه.

وهنا، تجدر الملاحظة أن التنوع في ردات الفعل كان كبيراً في الساحة الفلسطينية، وفاق غيره في بقية البلاد، فضلاً عن الأسباب التي تفعل فعلها في كل مكان، هناك أسباب أخرى تخص هذه الساحة وحدها، وهي، على سبيل المثال: التشتت البشري؛ وهن الصلات بين الجماعات؛ الانفصال الجغرافي؛ الانقسام السياسي؛ الخصومات التي بلغ بعضها حد العداوة؛ أثقال الاحتلال الإسرائيلي؛ إلخ.

وغني عن البيان أن كثرة الأسباب تُصعّب الإحاطة بردات الفعل المتعددة والتأثيرات المتنوعة. ومما يزيد في هذه الصعوبة أن ردات الفعل التي تبدو متباينة تنطلق في أحيان كثيرة من السبب ذاته، وكثيراً ما تنطوي، مع تباينها الظاهر، على ما هو مشترك أو متداخل. وإذا، لا مناص من التركيز على ما هو جوهرى وحده، كما أنه لا مفر من تبويب ردات الأفعال الكثيرة في حزم قليلة كي يسهل رصدها في مقالة، حتى حين ينطوي التبويب على شيء من التعسف.

## كيف تلقى الفلسطينيون الحدث؟

نبدأ بالسلطة فنميز، كما يوجب واقع الحال، بين ردة فعل السلطة الفلسطينية، السلطة الشرعية وفقاً لاتفاق "أوسلو" وما استتبعه من انتخابات، وبين ردة فعل الحكومة المقالة، سلطة الأمر الواقع التي أحكمت السيطرة عسكرياً، على غزة وحدها، وذلك من دون أن نُغفل ما هو متماثل أو متداخل بين ردتي فعل الجانبين. ومع هذا التمييز، علينا أن نتذكر أن السلطة الفلسطينية يديرها ما يمكن احتسابه تحالفاً يضم فصائل متعددة، أما الحكومة المقالة، سلطة الأمر الواقع، فتستأثر بها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحدها.

لقد تنوعت ردات فعل فصائل السلطة الفلسطينية، ومنها فصيلها الذي ما زال يُعد الأكبر، أي حركة "فتح". ففي قمة السلطة الفلسطينية، جرى التعامل مع الأنباء الأولى للحدث المصري باستهانة، وركن الأعضاء في هذه القمة إلى ما ركن إليه أعضاء النظام المصري الذين كانوا يشاركون في القمة. فهؤلاء وأولئك اعتقدوا أنهم في مواجهة حلقة أخرى من حلقات الاحتجاج التي تواترت في مصر في الأعوام الماضية، والتي أمكن قمعها، إلا إن هذه

الاستهانة سرعان ما أخلت مكانها للقلق، إذ اتسعت الحركة الشعبية في مصر وأبرزت مطالبها الجذرية، وأهمها إسقاط النظام، واتضح عجز وسائل النظام التقليدية، الأمنية والسياسية، عن السيطرة، وظهر قلق أفراد النظام ذاته إزاء مصيره. ومع هذا التطور، برز في قمة "فتح" موقفان: واحد واصل الجهر بانحيازها إلى النظام المصري المستهدف، وآخر أثار الصمت ودعا إلى التعامل مع التطورات على نحو عملي. أما فصائل السلطة الأخرى، غير "فتح"، فأظهرت منذ البداية قدراً من التأييد، أو حتى الحماسة، للحركة الشعبية المصرية ومطالبها.

بكلمات أخرى، انقسم فريق السلطة الفلسطينية إلى فريقين: فريق ضم نسبة ملموسة من مسؤولي الصف الأول، وهو الذي انحاز إلى أعضاء النظام المصري في تصديهم للحركة الشعبية ورفضهم مطالبها، وهو، أيضاً، الذي استخدم أقصى صلاحياته للتضييق على رغبة سواه في التعبير عن التأييد لهذه الحركة الشعبية، وفريق ثانٍ ضم قسماً كبيراً من مسؤولي المستويات الدنيا. وقد تراوحت مواقف هذا الفريق بين رفض الانحياز إلى النظام المستهدف وبين الحماسة المتقدمة لمطالب الحركة الشعبية ومنجزاتها.

أما سلطة "حماس" في قطاع غزة فبدر منها ردة فعل واحدة هي تأييد موقف جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر. فكما فعلت الجماعة في مصر، تدرّجت "حماس" في الإفصاح عن موقفها، إذ مر يومان كاملان قبل أن تبدأ الجماعة المصرية بالمشاركة في نشاط الحركة الشعبية، كما أن هذه الجماعة لم تتبنّ، بشكل سافر، في أي وقت، أيّاً من المطالب ذات السمة الاجتماعية أو الاقتصادية التي تحمست لها جموع الشعب المصري في كل مكان. فضلاً عن هذا، فإن الجماعة ظلت حريصة على اتخاذ مواقف لا تتطابق مع مواقف الحركة الشعبية، فحين دعا النظام القوى السياسية المرخّص لها بالنشاط وغير المرخّص لها، إلى الحوار، سارعت الجماعة إلى تلبية الدعوة على الرغم من أن ممثلي الحركة الشعبية الأخذة في الاتساع رفضوا تلبيةها. وثمة شيء آخر ميّز الجماعة من الآخرين هو إفراطها في ممالأة قيادة الجيش المصري، حتى حين كانت هذه القيادة ترفض الاستجابة لمطالب الجمهور بتنحي الرئيس حسني مبارك عن منصبه. وقد واصلت الجماعة ممالأة قيادة الجيش بعد أن آل زمام الأمور في البلد إلى هذه القيادة في إثر اضطرار الرئيس حسني مبارك إلى التنحي عن منصبه تحت الضغط المثابر الذي مارسه الحركة الشعبية.

إن تنحي الرئيس مبارك عن سقوط حكم أسرة مبارك ومواليها، فتحررت جماعة "الإخوان المسلمين" من ترددتها، وجارتهها سلطة "حماس" في الأمر، فجهرت بحفاوتها بسقوط ذاك الحكم، إلا أن هذا لم يمنع الحركة من حجب حق الحفاوة بسقوطه عمّن ليس من أنصارها. وهكذا، تعرضت للقمع التظاهرات التي نظمها في قطاع غزة الحراك الشبابي، والتي شارك فيها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية للتعبير عن الابتهاج بالتطورات الجارية في مصر، وبلغ القمع في عدد من الحالات حدود الجريمة.

والواقع أن "حماس"، شأنها في هذا شأن الجماعة في مصر، غالت في تمنياتها، فتصورت أن مكانة "الإخوان المسلمين" في مصر ستقوى، وأن دورهم سيتسع ولن يلبث أن يصير دوراً مركزياً، كما تصورت أن تأثير هذا في الساحة الفلسطينية سيفضي إلى تقوية مكانة "حماس" فيها، ويعقد لها الغلبة على "فتح" والفصائل الأخرى المناوئة لها. وقد عوّلت "حماس" في هذين التصورين على ما بدا أنها عرفته أو استخلصته بشأن تفاهم عقد في النهاية بين جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر وبين الإدارة الأميركية. وهذا التمني قاد "حماس"، كما قاد الجماعة المصرية، إلى الاعتقاد أن هذا التفاهم سيوفر الشرط اللازم لقيام تحالف يحكم مصر، ويضم "الإخوان المسلمين"، ويحميه الجيش، ويلتف على مطالب الحركة الشعبية العلمانية، وترعاها الولايات المتحدة بنفوذها وقوتها. وعليه، فإن قادة "حماس" تصوروا أنهم حققوا عبر الحدث المصري مكسباً مزدوجاً، إذ تحرروا من الحكم الذي مارس عليهم ضغوطاً متنوعة من دون أن يبدو أنه سيتحالف معهم حتى لو استجابوا لهذه الضغوط، وصار ممكناً، وفق تصورهم، أن ينشأ في مصر حكم جديد يساندهم ويساعدهم في أن يصيروا مقبولين من الولايات المتحدة. ولعل في هذا الاعتقاد ما يفسر إمعان سلطة "حماس" في قمع التظاهرات الشعبية الكبيرة التي انتظمت

من أجل الحفاوة على طريقة العلمانيين بالحدث ذاته وبمنجزاته التقدمية. أمّا الانطباع العام فهو أن مواقف الجمهور في الضفة والقطاع توزعت على ثلاثة محاور رئيسية: أقلية من الجمهور أيدت مواقف السلطة الفلسطينية التي رأت في سقوط حكم أسرة مبارك خسارة، أو ما شئت "حماس" في تمنياتها بشأن المكانة المتوقعة لـ "الإخوان المسلمين"؛ أقلية أخرى أفرطت في التفاؤل، فتصورت أن الحدث المصري سيفضي إلى قلب سياسة مصر رأساً على عقب، فينقل هذا البلد العربي الكبير من موقع التبعية للولايات المتحدة والاطمئنان إلى إسرائيل، إلى موقع التحدي والمجابهة. وهذه الأقلية تصورت أن الحركة الشعبية المسماة أيضاً ثورة، ستحقق مطالبها أولاً بأول، وتكتسح من يعارضها وما يعارضها.

أمّا أغلبية الجمهور، في الضفة كما في القطاع، فتشكلت من الناس الذين استبشروا خيراً بالحدث المصري وبما أنجزه من تغيير فوري في رأس الحكم. وقد بنت هذه الأغلبية موقفها على أساس أن ما أنجز حتى الآن هو ذو أهمية كبيرة، وأن الحركة الشعبية المحتفظة بيقظتها ستحقق عدداً آخر من مطالبها، فينشأ في مصر حكم برلماني ديمقراطي يتمتع بقدر من الصدقية، ويكون فساده أقل من فساد الحكم السابق، وتكون الرقابة الشعبية على سياسته وأدائه أكثر فاعلية. ومع أن أغلبية الجمهور المنجذب إلى تطورات الحدث المصري لم تغفل القلق الذي يبثه احتمال نشوء التحالف الذي ترعاه الولايات المتحدة، إلا أنها استبعدت أن يستقر مثل هذا التحالف، حتى لو كان إنشائه ممكناً، ما لم يأخذ مطالب الحركة الشعبية والجمهور المصري الأعرض بعين الاعتبار.

### حيثيات الفرقاء الثلاثة

لدينا، إذاً، ثلاثة فرقاء بين فلسطينيي الضفة والقطاع، ولكل فريق ممثلون في السلطة والجمهور، كما أن له حيثياته التي يُسوِّغ بها موقفه الخاص:

أولاً - الفريق الذي تشبَّث بصواب تعويله على الحكم الذي سقط رئيسه، وجهر بأسفه لسقوطه، وتخوف من آثار هذا السقوط. وحيثيات هذا الفريق كثيرة سنشير إلى أكثرها أهمية:

أ - لقد شكّل حكم أسرة مبارك قاعدة إسناد دائمة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) وسلطتها في الأرض المحتلة، وقناة اتصال لمعالجة مشكلات القيادة الفلسطينية مع الإدارة الأميركية وإسرائيل، وهو الحكم الذي شكّل أيضاً حليفاً يُعوَّل عليه لإبقاء الموقف في جامعة الدول العربية، وما تصدره من أحكام، على الخط غير المناوئ للمنظمة والسلطة. ويستحضر أعضاء هذا الفريق، النشاط المثابر لحكم الرئيس مبارك، والدالة التي استثمرها هذا الرئيس هنا وهناك لاستبقاء الجانب الفلسطيني في الصورة، ومعارضته مساعي إسرائيل للاستفراد بتحقيق الحل الذي يلائمها، وغير ذلك من الأمور التي فتنت هذا الفريق الفلسطيني.

ب - إن التغيير الجاري في مصر هو صناعة أميركية، وهدف التغيير، بحسب تصوُّر هذا الفريق، هو التخلص من طاقم معين في النظام، لأن هذا الطاقم جمد، وفسد، وصار مبعوضاً من أغلبية شعبه، ولم يعد قادراً على أداء ما يلزم لخدمة المصالح الأميركية. والتخلص من هذا الطاقم سيليه المجيء بطاقم جديد، أكفأ في هذا المجال، وأوفر قدرة، وأشدّ ولاء للإدارة الأميركية، وأذكى في تسترّه على هذا الولاء، وأكثر مرونة من سابقه في التعامل مع الجمهور المصري والقوى الممثلة لأطيافه المتعددة. وبذلك ينشأ وضع لا يحرج الولايات المتحدة ولا ينسف صدقيتها وهي تشهر رسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، من دون أن يقلّ نفوذها في الوضع الجديد عن نفوذها في الوضع السابق.

ج - لقد كان الرئيس مبارك ومعاونوه، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، أكثر المسؤولين العرب خبرة بالتعامل مع الإدارة الأميركية وإسرائيل، وأقربهم إلى موقف القيادة الفلسطينية. والمفتنون بحكم أسرة مبارك يستحضرون ما يقولون إنها مواقف من الرئيس مبارك تصدى فيها للعدوانية الإسرائيلية وللانحياز الأميركي إلى إسرائيل، بل

إن بعضهم ذهب إلى حد القول إن تنحية مبارك عن منصب الرئاسة كان بمثابة عقوبة صممتها الإدارة الأميركية ضد الرئيس المصري بسبب مواقفه المؤيدة لـ "م.ت.ف." وسلطتها الوطنية!

د - إن الحدث المصري، بالنسبة إلى هذا الفريق، سيفضي إلى تعزيز مكانة "الإخوان المسلمين" في مصر، الأمر الذي يعني أن "حماس" التي تستقوي بإخوان مصر، ستمعن في تعنتها ضد المصالحة الفلسطينية، ذلك بأن تحوّل "الإخوان المسلمين" بعد تفاهمهم مع الإدارة الأميركية، إلى قوة مهمة في الحكم في مصر، سيفري "حماس" بأن تأمل بالتوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأميركية يأذن بتكريس سلطتها، وهو ما سيستتبع تفاعلات تفضي إلى تولي "حماس" قيادة "م.ت.ف." أو الظفر بحصة كبيرة في هذه القيادة. والذين يملكهم هاجس أن تحلّ "حماس" محلهم يستحضرون حقيقة إحلال الفصائل الفدائية في قيادة "م.ت.ف." محل مؤسسها المرحوم أحمد الشقيري بعد سنة ١٩٦٧، أي بعد انتظام علاقات هذه الفصائل بالحكم المصري الذي كان قائماً آنذاك، وسحب هذا الحكم تأييده قيادة الشقيري.

ثانياً - فريق الأغلبية، وهو الفريق المستبشر بالتغيير، على قاعدة أنه لن يكون في مصر، تحت أي وضع جديد، ما هو أسوأ مما كان تحت حكم أسرة مبارك. وحيثيات هذا الفريق كثيرة هي الأخرى، وأهمها:

أ - إن القراءة السديدة لدور حكم أسرة مبارك تُظهر أن تأييده الجانب الفلسطيني كان عديم الفائدة، كما أن سلوكه كان ضاراً: اعتراض لفظي على السلوك الإسرائيلي العدواني، وعلى التنصل الإسرائيلي المطرد من استحقاقات التسوية السياسية المنشودة، تقابله استكانة عملية إزاء ما تفعله إسرائيل، بما في ذلك ما تقتفره من جرائم؛ إجماع عن استخدام ما تملكه مصر من وسائل الضغط على إسرائيل، يقابله منح إسرائيل مزايا سياسية واقتصادية ذات شأن؛ الاستهانة الدائمة لحكم أسرة مبارك بمشاعر أغلبية الجمهور المصري المتعاطف مع الفلسطينيين، وقمع كل مظهر من مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد السياسة التي يرى الجمهور أنها ممالئة لإسرائيل.

ب - تعدد وجوه تبعية حكم أسرة مبارك للإدارة الأميركية، واستفحال مضارها بمضي الوقت، حتى صار هذا الحكم أعجز عن أن يرفض إملاءات هذه الإدارة، وخصوصاً دفعها إياه إلى عمل ما يلزم لمساعدة إسرائيل على الخروج من المأزق كلما اشتدت عزلتها واتسعت الإدانة الدولية لسياستها. وقد تميز في هذا السياق ضرراً ما يوفره لين الحكم المصري إزاء إسرائيل من ذريعة لهذه الدولة المفرطة في عدوانيتها كي تدّعي أن المعتدلين العرب حريصون على إقامة علاقات طبيعية معها، وأن خصومها بين العرب هم الإرهابيون والمتطرفون وحدهم.

ج - تفاقم عجز مصر في ظل حكم أسرة مبارك، عن عمل ما هو مفيد لتخفيف أذى إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وقد بلغ هذا العجز قيعاناً لم ينحدر إلى مثلها من قبل.

د - جمّد هذا الحكم مصر وسلّ قدرتها على القيام بأي حركة إلى الأمام، وعمّم الأوضاع التي تدفع بذاك البلد الكبير إلى الوراء، وبهذا، يكون الحكم قد جمّد قدرة مصر على استعادة مكانتها في معادلة القوة العسكرية أو القوة السياسية، وصار لا بد من إسقاطه كي تنهض مصر من جديد.

هـ - أدى حكم أسرة مبارك دوراً زادت خطورته بمضي الوقت، في تثبيط همم الفلسطينيين، وتخذيل القيادة الفلسطينية، ودفعها، بشتى الذرائع، إلى التهاون في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحثها على الانصياع للضغوط الأميركية. وقد تجلّى الأثر الضار لهذا السلوك في كل مرة وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة رفض إسرائيلي أو أميركي لأحد مطالبهم، كما في كل مرة طولبوا بتقديم تنازلات جديدة رفضوا تقديمها.

و - أفقد هذا الحكم مصر ما كان لقياداتها المتعاقبة من تأثير في الجمهور الفلسطيني والقوى التي تمثله والجمهور العربي المساند للفلسطينيين، وبهذا، صار هذا الحكم عاجزاً عن ممارسة أي تأثير إيجابي في الشأن الداخلي الفلسطيني. وقد تجلت خطورة هذا العجز بالذات حين استحوذ الرئيس مبارك ومعاونوه على حق السعي لإنهاء الانقسام الفلسطيني الأخير، وحين استكثروا أن يمارس أي طرف عربي آخر هذا الحق، ثم حين فشلوا في إنهاء الانقسام فشلاً ذريعاً.

ز - لقد أحدث التحرك الشعبي الذي ابتدأ في مصر في أعقاب التحرك التونسي، عاملاً جديداً في الحياة السياسية

المصرية، أو، بعبارة أدق، أعاد فاعلية العامل الذي جمّده حكم أسرة مبارك وقمعه، وهو قدرة الجمهور المصري بأطيافه العديدة على إرغام الحكم على تلبية مطالب أغلبية الشعب، الأمر الذي يعني أن الخوف من أن يوول الحكم إلى يد قادة الجيش من دون أن تؤخذ قوة الجمهور الواسع بعين الاعتبار، هو أمر غير وارد، وإذا استطاع أي وضع أن يفرض هذا الأمر فرضاً فإنه لن يستقر.

ح - إن استعادة "الإخوان المسلمين" المصريين حقهم في ممارسة النشاط السياسي العلني القانوني فيه ما هو نافع، ليس بمقياس "الإخوان" وحدهم، بل بمقياس العلمانيين المصريين الديمقراطيين أنفسهم. فأن تنشط هذه الجماعة في النور يعني أن تفقد ميزة النشاط في الظلام، وأن تشترك في الحكم يعني أن تفقد ميزة التصدي لحكم بغيض، ثم إن هذا وذاك سيرغمانها على تحديد مواقف واضحة من قضايا اجتماعية واقتصادية تتجنب الجماعة الجهر بها خوفاً من أن تفقد جانباً من شعبيتها.

بكلمات أخرى: ما دام حق الجماعة هو أن تشغل في الحياة العامة المصرية المكانة التي تستحقها بقوة من تمثلهم، فإن حجب هذا الحق يوفر لها تأييداً إضافياً مسحوباً من أرصدة قوى أخرى، كما أن فسخ المجال أمامها لممارسة ما هو حق لها، فيه توسيع للتعددية، وتوفير للمناخ الذي ينهي ظاهرة العمل في الظلام، وتدعيم للديمقراطية.

ط - إن القراءة الصحيحة لواقع المجتمع المصري ومستوى تطوره ستظهر ما يؤكد أن تحفيز التطور الديمقراطي سيؤدي إلى تقليص حجم جماعة "الإخوان المسلمين"، لا إلى تكبيره. فما دامت قيادة الجماعة قبلت أن تُحكم مصر بموجب دستور علماني وقوانين مدنية، وكفّت عن ترويج الدعوة إلى إحلال أحكام الشريعة الإسلامية محلها، فإن المشكوك فيه أن يقبل أعضاء الجماعة كلهم ما قبلته قيادتهم ثمناً لإشراكها في الحياة السياسية والحكم، الأمر الذي يعني أن انتقال الجماعة إلى العمل في النور وفق هذا الشرط سيفقدها عدداً من أنصارها. وإذا استحضرت أحد تجربة حزب العدالة والتنمية، الإسلامي التركي، الذي انتهى إلى تسلم الحكم بقوة صناديق الاقتراع، فمن المؤكد أن مثال هذا الحزب لا يمكن تكراره في مصر، إذ كيف يمكن أن تقفز جماعة "الإخوان المسلمين" المصرية من موقفها المحافظ، كي لا نقول الرجعي، إلى الموقع الذي بلغه نظيرها التركي، موقع الاستنارة والاستعداد للتعايش مع العلمانية وشروطها؟ فالمسلمون الأتراك شهدوا تجربة امتدت منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، واكتسبوا عبرها هذه الاستنارة وهذا الاستعداد للتعايش مع القانون المدني، ومثل هذه التجربة لم يتوفر للجماعة المصرية التي ما زال يحكمها فكر سيد قطب المعطوف على فكر ابن تيمية المفرط في المحافظة.

ي - في القراءة المتبصرة لما قد يوول إليه مصير "الإخوان المسلمين" في مصر، فإن تعويل "حماس" على زيادة متوقعة لقوة إخوانهم يفقد صدقيته. فعودة الحياة إلى مصر، واتساع نطاق التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية فيها، سيوجهان التطور إلى مصلحة ما هو حيوي وتقدمي وعصري، لا إلى مصلحة ما هو جامد ورجعي وسلفي.

ك - إن هذا كله، عند فريق الأغلبية الذي عرضنا حيثياته، يعني أن مصر استعادت قدرتها على متابعة التطور، وأن لغة جديدة في التعامل مع الشؤون الداخلية والخارجية فرضت ذاتها. ومما لا شك فيه أن هذا سينسحب على لغة التعامل مع إسرائيل ومع الساحة الفلسطينية.

ثالثاً - الفريق الذي يعول على استمرار الدفع لاستكمال التغيير في مصر، أو من أجل أن يستحق التحرك الشعبي وصف الثورة بكامل مدلولاته. وهذا الفريق الذي لا يعدو حتى الآن أن يكون أقلية، يتبنى حيثيات الفريق السابق، فريق الأغلبية، ويضيف إليها ما هو أبعد غوراً. فهذا الفريق يساوي بين ما يطمح هو إلى تحقيقه وبين ما يتصور أنه سيتحقق فعلاً. وسنعرض فيما يلي أهم حيثيات التي يضيفها هذا الفريق إلى حيثيات سابقة:

أ - انطلقت ثورة مصر الديمقراطية في سنة ١٩١٩ في ثنايا الثورة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني، وأثمرت الموجة الأولى لهذه الثورة دستور ١٩٢٣ العلماني، وأرست أسس نظام ديمقراطي برلماني في مصر. وبعد هذه البداية، تعاقبت موجات أخرى ركز بعضها على ما هو ديمقراطي، وبعضها الآخر على ما هو وطني، وقسم آخر

على الجمع بين الوطني والديمقراطي، بينما تميزت الموجة التي انطلقت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بالتركيز على ما هو اجتماعي واقتصادي فضلاً عن الوطني. وإذا كانت هذه الثورة شهدت بداية انتكاستها منذ عهد الرئيس أنور السادات، فإن الانتكاسة بلغت ذروتها بتجميد مصر في عهد الرئيس مبارك.

ب - ما حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ هو موجة جديدة ربما تصير هي الحاسمة، والحسم يعني أن تستكمل هذه الموجة تطور مصر الديمقراطي. ولئن صحَّ أن منظمات وهيئات غير حكومية مصرية على صلة بمؤسسات أميركية رسمية هي التي أطلقت بداية الموجة الجديدة، فالأصح من هذا أن عوامل بعيدة الغور هي التي طورت البداية، فحوّلتها من حركة تطالب بإصلاحات محدودة إلى ثورة تسعى لاجتثاث النظام الحاكم من أساسه. ويرى هذا الفريق أن الأوضاع في مصر نضجت لمتابعة التطور الجذري إلى أن تستكمل مصر حضورها بما هي دولة حديثة، السيادة للدستور والقانون، والحكم في يد ممثلي الشعب المنتخبين من طرفه بحرية، والفصل فيها بين السلطات واضح، ومصالح أغلبية الشعب هي التي توجه السياسة.

ج - إن تحديث مصر يعني أيضاً، تقوية قدرتها الذاتية على حل مشكلاتها الداخلية، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتمكينها من مواجهة شتى التحديات بكفاءة. وكل خطوة تتم في هذا الاتجاه ستدفع مصر في اتجاه التحرر من التبعية، ومن السطوة الأميركية بالذات، وستوسع اعتماد مصر على مواردها هي، وتقلص حاجة حكامها إلى المعونة والدعم الخارجيين. وهذا الأمر يعني أنه حين ينصبّ الاهتمام على لباب الأمور، فإن قدرة مصر على لجم العدوانية الإسرائيلية ستعزز أولاً بأول، فتعزز معها فرص الانتقال من الإدانة اللفظية لهذه العدوانية إلى مجابقتها بالوسائل الفاعلة، كما يعني أن القول باحتمال انتعاش القوى المحافظة أو الرجعية هو قول غير دقيق، فأفق التطور مفتوح أمام انتعاش القوى الثورية والتقدمية، أي أمام قوى التحديث من دون غيرها.

## ضربة لأساليب الإرهابيين

لتلخيص ما جرى عرضه وتأكيدده، يمكن القول إن الذين أسفوا لسقوط حكم أسرة مبارك كانوا أقلية الفلسطينيين، أما الأغلبية فقوامها الذين استبشروا بدرجة أو بأخرى، بسقوط هذا الحكم، والذين أسعدهم ما تم إنجازه حتى الآن، والذين يعولون على إنجازات أخرى ستأتي. وحين يدور الحديث على تأثير التطورات المصرية الأخيرة في الشأن الفلسطيني، يمكن، أيضاً، القول إن أي تطور إلى الأمام في أي بلد من بلاد المحيط العربي يُشكل زيادة في قوة الجانب العربي كله، وضمنه الفلسطيني، ونقصاناً في قوة الجانب الإسرائيلي. والتوجه إلى إعادة تحديث مصر، وهو التوجه الذي أُشّرت إليه التطورات التي بدأت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أثار في إسرائيل ما يصح وصفه بالفزع، وقد كان فزعاً حقيقياً، حتى حين لم يُفصح المتحدثون باسم إسرائيل إلا عن جانب ضئيل منه. فإنجازات الحركة الشعبية المصرية حتى اللحظة، ساهمت في أن ينشأ في الشرق الأوسط الوضع الذي لم تعد إسرائيل قادرة فيه على تغييب دور مصر في المجابهة معها. واللغة الجديدة في تعامل مصر مع إسرائيل ابتدأت فعلاً، الأمر الذي يسمح للجانب الفلسطيني المعني حقاً بلجم العدوانية، بأن يُعوّل في مصر على ما ليس سلبياً ولا واهناً.

وفي الختام، ألفت إلى نقطة قلما جرى التركيز عليها في النقاش الذي اقترن بالحدث المصري وتطوراتها. فالأسلوب الذي اتبعه الجمهور المصري في حركته الواسعة لإحداث التغيير الملائم لمصالحه، وقبله، ومثله، الأسلوب الذي اتبعه الجمهور التونسي للغرض ذاته، وجّها ضربة خففت أذى السلوك الإرهابي الذي مارسه جماعة بن لادن ومثيلاتها من الجماعات الإرهابية، وأبهتت الحماسة الخطرة لهذا الأسلوب، وأججت الحماسة للعمل الشعبي المنظم والمثابر والعلني، وعززت الثقة به. وفي هذا الأمر وتأثيراته المتتالية، ما برز منها حتى الآن وما سيبرز، منافع لا تقدّر بثمن لقضية الشعب الفلسطيني الوطنية. ■